Document: EB 2014/LOT/P.18/Rev.1
Date: 13 December 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة الأردنية الهاشمية من أجل

مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

طارق قطب
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2965 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.kotb@ifad.org

خالدة بوزار
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2321 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف المشروع **2**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء–الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم–المكونات/النتائج 3

ثالثا– تنفيذ المشروع **4**

ألف–النهج 4

باء–الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء–الإشراف 8

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف– تكاليف المشروع 8

باء–تمويل المشروع 8

جيم–تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال–الاستدامة 10

هاء–تحديد المخاطر وتخفيف أثرها. 11

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف–الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء– المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال– الانخراط في السياسات 12

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني 12

سابعا– التوصية 13

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 14

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

المملكة الأردنية الهاشمية

خريطة منطقة المشروع

تقرير التصميم

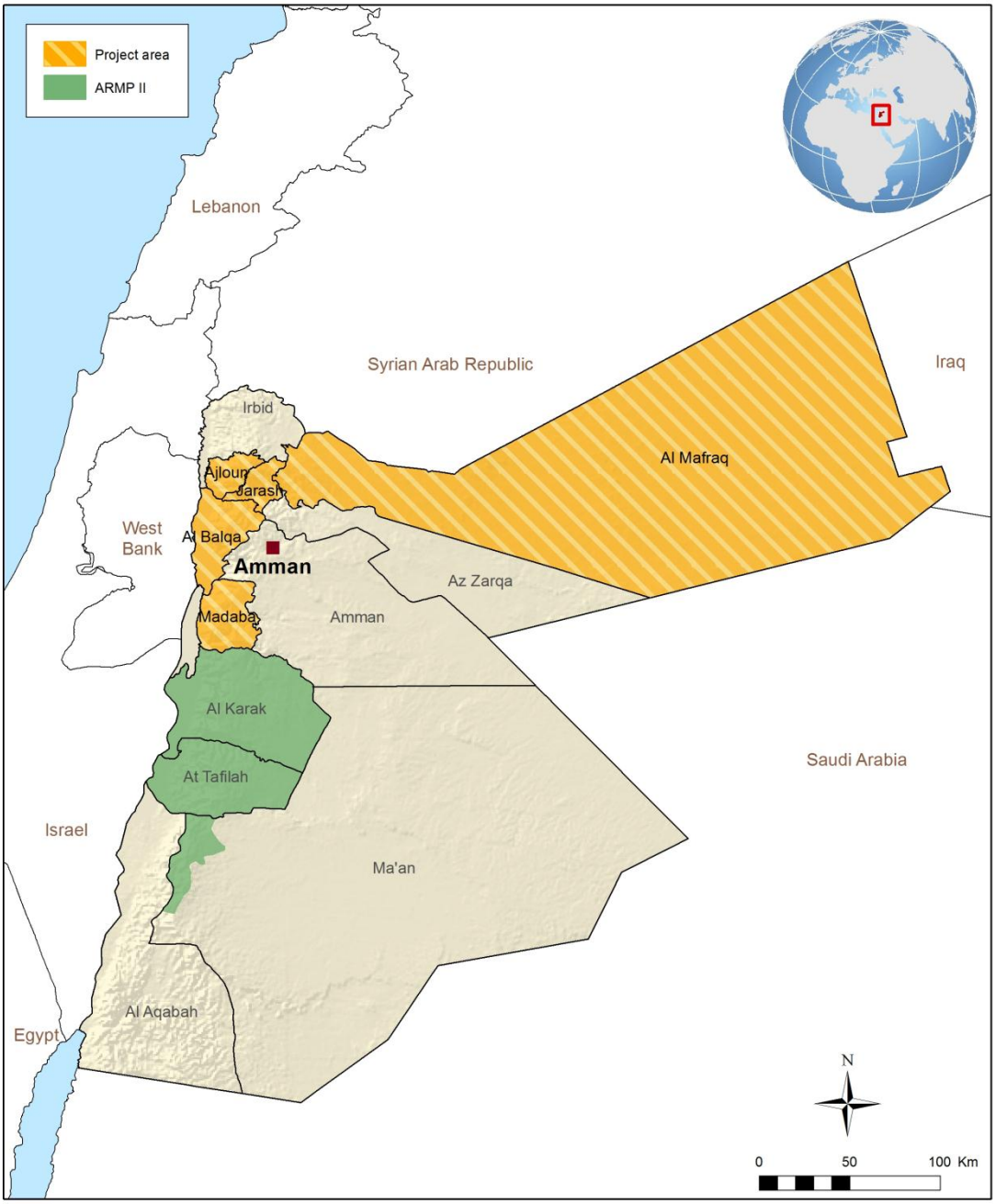

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 29-05-2014*

المملكة الأردنية الهاشمية

مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	المملكة الأردنية الهاشمية
الوكالة المنفذة:	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
التكلفة الكلية للمشروع:	15.18 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	7.33 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.84 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط قرض الصندوق:	شروط عادية: مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر
قيمة منحة الصندوق:	0.34 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.50 مليون دولار أمريكي تقريبا)
الجهات المشاركة في التمويل:	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي صندوق التنمية والتشغيل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
قيمة التمويل المشترك:	المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي: 1.48 مليون دولار أمريكي صندوق التنمية والتشغيل، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية: 0.328 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض/المتلقي	1.43 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.60 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى المملكة الأردنية الهاشمية من أجل مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي، على النحو الوارد في الفقرة 48.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة الأردنية الهاشمية من أجل مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- الأردن من بلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا تعداد سكانه 6.39 مليون نسمة، ووسطي الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيه 4670 دولار أمريكي (البنك الدولي 2012) وأما التنمية البشرية فمتوسطة إلى عالية. ويبلغ معدل البطالة في الأردن حوالي 13 بالمائة بالإجمال، 11 بالمائة للرجال، و 22 بالمائة للنساء (دائرة الإحصاءات العامة، 2013)؛ أما الشباب بين 15 و24 سنة، فيشكلون حوالي 50 بالمائة من إجمالي العاطلين عن العمل. إلا أن مشاركة الأردنيين في قوة العمل متدنية للغاية حيث لا تتعدى 38 بالمائة في سن العمل، ولا تتعدى 14 بالمائة بالنسبة للنساء. ويشكل غير الأردنيين حوالي 25 بالمائة من قوة العمل، أي ما يعادل 000 350 عامل أجنبي، في حين أن حوالي مليون أردني يعملون في الخارج. وفي عام 2010، كان حوالي 14.4 بالمائة من الأردنيين يعيشون دون خط الفقر المطلق، وترتفع هذه النسبة إلى 16.8 في المناطق الريفية. وبالمتوسط فإن الأسر الفقيرة قد انزلقت بصورة أعمق في الفقر مما كانت الحال عليه قبل عقد من الزمن، وحوالي 22 بالمائة من إجمالي الأسر (231 255) ترتفع عن خط الفقر بصورة ضئيلة، وبالتالي فهي عرضة للوقوع تحت خط الفقر. وترتفع هذه النسبة إلى 28.8 في المناطق الريفية (استراتيجية الحد من الفقر 2013-2020).

2- تبلغ مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 3.4 بالمائة، كما أن الزراعة تشغل رسمياً 2.7 بالمائة من قوة العمل الرسمية، ولكن التقديرات تشير إلى أن حوالي 20 بالمائة من السكان الريفيين يعتمدون على الزراعة لتأمين جزء من دخلهم.

3- على مدى الفترة من خمس إلى عشر سنوات الماضية، تنامت الصادرات الزراعية بما يتعدى 15 بالمائة سنوياً. وفي عام 2011 كانت أعلى بسبع مرات عما كانت عليه عام 1996، بحيث وصلت إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، مما يشكل حوالي 16 بالمائة من إجمالي الصادرات.

4- بعد تقييم البرنامج القطري الذي استكمله مكتب التقييم المستقل في الصندوق عام 2012، اتفقت الحكومة الأردنية والصندوق على إيجاد برنامج إقراض متجدد مع تركيز أكثر حدة وأكثر واقعية، وتوجه محسن نحو

الفقر. وبالتالي فإن مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي سيكون أول مشروع مصمم بموجب هذا النهج. ويستفيد هذا المشروع من الدروس الهامة المستقاة من الخبرات السابقة في الأردن، ومن جملة جديدة من الشراكات مع الحكومة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- يستند الأساس المنطقي للمشروع إلى الحاجة إلى التطرق للفقر والهشاشة والبطالة في المناطق الريفية من الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار شح الموارد الطبيعية، والميزة النسبية المخصوصة للأردن في القطاع الفرعي للخضار والفواكه، والفرص المتاحة في القطاع غير الزراعي. ومن بين الاستراتيجيات الرئيسية التي سيسهم فيها هذا المشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للفترة 2013-2020، والاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2014-2019 واستراتيجية المياه للفترة 2008-2022.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

6- سوف يكون هذا المشروع وطنياً بمنظوره، ولكنه سيركز من الناحية المبدئية على المناطق الريفية في محافظات عجلون والبلقاء وجرش ومادبا والمفرق. أما المعايير المستخدمة لإيلاء هذه المحافظات الأولوية فهي: (1) الأعداد الكبيرة والكثافة العالية للأسر الريفية الفقيرة الهشة (بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة)؛ (2) القرب من الأسواق الحضرية والأسواق السياحية؛ (3) وجود شركاء من القطاع الخاص؛ (4) ملاءمة الإنتاج للمحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه، بما في ذلك محاصيل الخضار والفواكه والنباتات الطبية والعطرية؛ (5) فرص توليد الدخل خارج المزرعة والمشروعات الصغرى الصغيرة ومتوسطة الحجم.

7- تضم هذه المحافظات مجتمعة تعداداً سكانياً يقارب 1.23 مليون نسمة، منهم أكثر من 000 450 (أي ما يعادل حوالي 000 85 أسرة) ممن يعيشون في المناطق الريفية. وبالمتوسط، فإن سكان هذه المحافظات أكثر ريفية (37 من سكان منطقة المشروع ريفيون مقارنة بالوسطي الوطني البالغ 17.4 بالمائة)، وأفقر (يبلغ معدل الفقر الريفي حوالي 19.7 مقارنة بمعدل الفقر الريفي الوسطي وهو 16.8) وأكثر هشاشة من الوسطي الوطني (المقدر بحوالي 26.1 بالمائة من الأسر مقارنة بالوسطي الوطني البالغ 22.5 بالمائة). وأما معدل الفقر الريفي المتضافر مع معدل الهشاشة فهو 45.9 بالمائة مقارنة بالوسطي الوطني، وقدره 39.3 بالمائة.

8- بما يتماشى مع سياسة الحكومة، سوف يستهدف هذا المشروع الأسر الريفية تحت خط الفقر، والأسر الريفية الهشة فوق خط الفقر التي تتعرض لخطر الوقوع في قبضة الفقر. وهو يستخدم تصنيفات الأسر التي وضعتها استراتيجية الحكومة لمكافحة الفقر للفترة 2013-2020.

9- تشكل الأسر الريفية حوالي 37.1 بالمائة من إجمالي السكان في المنطقة المستهدفة (821 85 أسرة)، وتشكل الأسر الفقيرة والهشة مجتمعة ما يعادل 46.5 بالمائة من إجمالي السكان الريفيين (699 83 أسرة). ويتوقع للمشروع أن يصل إلى حوالي 25 بالمائة من إجمالي الأسر الريفية الفقيرة والهشة خلال فترة التنفيذ (حوالي 9675 أسرة). ويقدر العدد الإجمالي للوظائف التي سيخلقها/يؤمنها المشروع أكثر من 9000 وظيفة).

باء-الهدف الإنمائي للمشروع

10- يتمثل هدف المشروع في خلق فرص التوظيف المنتج وفرص توليد الدخل للسكان الريفيين الفقراء المعرضين للهشاشة (خاصة النساء والشباب) .

11- سيتطرق المشروع بصورة مباشرة للأولويات الرئيسية في جميع الاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك: تحسين الوصول إلى التمويل في المناطق الريفية؛ وإدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة، وتحسين كفاءة سلاسل القيمة وتنظيمها؛ وزيادة صادرات الخضار والفواكه عالية القيمة مقابل وحدة المياه؛ وخلق فرص التوظيف في المناطق الريفية.

جيم-المكونات/النتائج

12- يتألف المشروع من مكونين تقنيين مترابطين بصورة وثيقة، وهما: تنمية سلاسل القيمة والمشروعات الاقتصادية؛ التمويل الريفي، ومكون إدارة المشروع وتنسيقه.

13- **المكون الأول، تنمية سلاسل القيمة والمشروعات الاقتصادية.** سوف تدير هذا المكون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، بتعاون وثيق مع المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، والجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ومنظمة غير حكومية وطنية. وهو يتألف من ثلاثة مكونات فرعية (1) التعبئة، وبناء القدرات وتنمية المشروعات الاقتصادية لتعبئة المجموعة المستهدفة، وبناء قدراتها التقنية وقدرتها على إنشاء الأعمال، وتشجيع تشكيل الجمعيات والمجموعات لتيسير مشاركتها في سلاسل القيمة؛ (2) رفع سوية سلاسل القيمة للتطرق للمعوقات الرئيسية في سلاسل قيمة الخضار والفواكه لتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتحسين معايير الجودة، وتعزيز روابط سلاسل القيمة؛ (3) إدارة المعرفة والتعلم ودعم السياسات لاستنباط الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من الأنشطة أعلاه، مع نشر واسع ومدخل في إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

14- **المكون الثاني، التمويل الريفي،** ويتألف من مكونين فرعيين، وهما: (1) صندوق التمويل الريفي؛ و(2) إدارة المعرفة، والتعلم والدعم السياساتي، اللذين يهدفان معا إلى زيادة الوصول إلى جملة من المنتجات المالية الملائمة لأعضاء المجموعة المستهدفة وجمعيات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى توفير التمويل، يهدف المشروع أيضا إلى استعراض جدوى المشروعات الصغيرة الريفية، وإيجاد منتجات آليات إيصال ملائمة وقابلة للقياس مما يمكن من الوصول إلى التمويل بتكلفة أقل، وخاصة للإنتاج الزراعي وأنشطة ما بعد الحصاد. ومن شأن ذلك أن يطلق العنان لإمكانيات الإقراض في القطاع الريفي، وضمان توفر التمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المبادرات الفردية والمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تتعامل مع النظام المصرفي في القطاعات والمواقع التي

يدعمها المشروع من خلال جملة من التدخلات الهيكلية والتشغيلية، وتدخلات تنمية الأسواق، كما هو وارد أدناه. وسوف ينفذ هذا المكون بالكامل من قبل صندوق التنمية والتشغيل بالشراكة مع عدد صغير من مؤسسات التمويل الصغير المختارة بصورة تنافسية، وسوف يعزز من دور صندوق التنمية والتشغيل كمؤسسة رئيسة وكبائع للجملة للائتمان لصالح قطاع التمويل الصغير.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف–النهج

15- **المبادئ الرئيسية.** سينفذ المشروع استنادا إلى ما يلي:

(1) **التوجه نحو السوق.** سوف يتبنى المشروع نهجا يوجهه السوق للإنتاج والتسويق والتصدير. وسوف يتوجه اختيار المحاصيل ذات الأولوية بتحليل للسوق يرافقه بعض الاختبارات مثل كفاءة استخدام المياه، والملاءمة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يتم إشراك الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه في جميع المراحل لضمان أن تقود اعتبارات السوق تنفيذ المشروع.

(2) **الشراكات القوية.** سوف يتطلب هذا النهج تطوير شراكات قوية مع القطاع الخاص، وبخاصة المجهزين وتجار الجملة، والمصدرين للمحاصيل عالية القيمة المستعدين للعمل مع جمعيات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ ومع المؤسسات المالية المستعدة لتوفير أو تطوير منتجات مالية ملائمة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة مؤسسات التمويل الصغير المهيأة للانخراط في إقراض يستند إلى المجموعة أو العقد، عوضا عن الضمانات المستندة إلى امتلاك الأصول أو الرواتب.

(3) **التوجه بالطلب.** سيتبنى إنشاء جمعيات المنتجين على المؤسسات القائمة على المستوى المجتمعي إلى أقصى حد ممكن. وسوف تكون التنمية المؤسسية مستدامة فقط في حال قاد الأعضاء أنفسهم المنظمات، وتم تحفيزهم بصورة قوية لضمان نجاحها.

(4) **نهج سلاسل القيمة.** سوف يعمل الصندوق مع جميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة لضمان الاتساق، والوصول إلى مخرجات تعود بالفائدة على الجميع من رفع سوية سلاسل القيمة. ويخلق ذلك الحوافز الضرورية للاستدامة وللشراكات طويلة الأمد بين الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة. وسيضمن المشروع روابط قوية بين التمويل الريفي وأنشطة التسويق على طول سلاسل القيمة، حيث يعتبر هذا الأمر حلقة ضعيفة رئيسية.

(5) **التركيز على النساء والشباب.** ستحظى أدوار وفرص التوظيف أو العمالة الذاتية للنساء والشباب بالأولوية. ومعظم الذين يعانون من البطالة أو البطالة المقنعة في الأردن هم من النساء والشباب.

(6) **الاستدامة وتوسيع النطاق.** إلى أقصى حد ممكن، ستتم صياغة آليات التنفيذ المتبناة لإيصال الدعم في سلاسل القيمة والخدمات المالية الريفية على جميع المستويات مع إمكانيات تكرارها أو توسيع نطاقها.

باء-الإطار التنظيمي

16- **استعراض المشهد المؤسسي.** تضم الجهات المنفذة للمشروع: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة مع المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (وهي منظمة عامة تضطلع بمهمة زيادة تنافسية المشاريع الاقتصادية الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم)، وصندوق التنمية والتشغيل (وهو ذراع الحكومة وأكبر مؤسسة للتمويل الصغير في الأردن)، وجملة كبيرة من مؤسسات التمويل الصغير الموجودة في الأردن، مع العديد من المرشحين الجيدين لدعم تنفيذ المشروع، والجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه (وهي شريك رئيسي من القطاع الخاص في قطاع البستنة).

17- تم اختيار المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بحيث تكون الوكالة المنفذة الرائدة للمشروع، مع التعاقد الخارجي لتنفيذ مكونات وأنشطة محددة مع شبكة من الشركاء، استنادا إلى خبرتهم ومهماتهم. ويستند اختيار المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على ما يلي: (1) الصلة بمهمتها؛ (2) خبرتها السابقة في تنفيذ مشروعات مشابهة لجهات مانحة؛ (3) الخبرة التي اكتسبتها في الترويج لتنمية القطاع الخاص الموجه نحو التصدير؛ (4) العلاقات القوية التي تربطها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص مثل الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه. ويعتبر إطار المساءلة وإطار الإدارة المالية الداخلية في هذه المؤسسة متوائمان مع متطلبات الصندوق.

18- يتضمن شركاء التنفيذ الرئيسيون الذين ستبرم معهم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية اتفاقيات رسمية ما يلي:

(1) **صندوق التنمية والتشغيل** الذي سيكون مسؤولا عن تنفيذ المكون الثاني، وهو التمويل الريفي.

(2) **المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي** الذي سيضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ مدارس المزارعين الحقلية وغيرها من أنشطة التدريب والإرشاد.

(3) **مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية** التي ستكون شريك المشروع الرئيسي في التدريب وإصدار التراخيص بشأن الممارسات الزراعية الجيدة العالمية، والتي ستضطلع بمهمة تقديرات جودة المزارع وإصدار التراخيص للمنتجين الذين يدعمهم المشروع.

(4) **الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه** التي ستشكل رابط المشروع الأساسي مع القطاع الخاص، والتي ستدعم تحديد المحاصيل ذات الأولوية التي ستستند إليها مدارس المزارعين الحقلية، وتساعد في مظاهر تخطيط وتنفيذ التدريب الذي يتلقاه المزارعون.

(5) **منظمة وطنية غير حكومية** حيث أن المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لا تحظى إلا بوصول محدود على المستوى الميداني، فإنها ستتعاقد مع منظمة وطنية غير حكومية، من خلال عملية تنافسية، للاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الوصول إلى المستفيدين والتعبئة وتنسيق أنشطة المشروع على المستوى الميداني مع الأفراد والمجموعات، وتنفيذ جملة من الأنشطة تحت المكون الأول.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

19- سيتم إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية من قبل وحدة إدارة وتنسيق المشروع من خلال عملية تشاركية مع أصحاب المصلحة، بحيث تضم المعلومات الواردة من نظام الرصد والتقييم، والتوصيات الواردة من بعثات الإشراف ودعم التنفيذ مع توجيهات موظفي وحدة إدارة وتنسيق المشروع. وسوف يعرض مدير المشروع مسودات خطط العمل والميزانيات السنوية على اللجنة التوجيهية للمشروع للمصادقة عليها. وستخضع مصادقة اللجنة التوجيهية للمشروع على خطط العمل والميزانيات السنوية لشرط عدم اعتراض الصندوق عليها.

20- سيجري المشروع حلقة عمل استهلالية بهدف رفع وعي موظفي وحدة إدارة وتنسيق المشروع، وشركاء التنفيذ والمجموعات المستهدفة، وأصحاب المصلحة الآخرين بأهداف المشروع ونطاقه ونهج تنفيذه. وسيتم استعراض الإطار المنطقي للمشروع ومؤشرات الرصد والتقييم كما هي محددة في حلقة العمل هذه. كما سيتم استعراض مسودة خطة العمل والميزانية السنوية في السنة الأولى واستكمالها استنادا إلى مخرجات حلقة العمل.

21- سيروج المشروع للنُهج الجديدة لتنمية سلاسل القيمة والتمويل الريفي وإدماج المنتجين على نطاق صغير في سلاسل القيمة التجارية الموجهة نحو التصدير. وستولد المعرفة المستقاة من هذه الخبرات الدروس وأفضل الممارسات التي سيتم تشاطرها مع المؤسسات العامة، ومع الفريق القطري للصندوق، والشركاء وجهات أخرى ونشرها على الملأ بصورة واسعة. ولتحقيق هذه الغاية سيضع المشروع استراتيجية اتصال فعالة لدعم أهداف التعلم. وسيروج لما يلي: (1) إنشاء الشراكات المعرفية القطرية من خلال ندوات وحلقات عمل دورية؛ (2) إنشاء شبكات معرفة إقليمية من خلال مؤسسات مثل قرية نت وشركاء مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وسيسهم الفريق القطري للصندوق في تقاسم المعرفة الداخلية وإنشاء الشبكات. وستستمر الجهود في تطوير شراكات أوثق مع الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم من الشركاء الثنائيين.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

22- **التسيير ومخاطر الإدارة المالية.** صُنف الخطر القطري على أنه متوسط، إذ صنف مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية الأردن في المرتبة 66 من بين 177 بلداً عام 2013. ومع أن تقدير الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2011 يظهر تحسينات كبيرة مقارنة بتقرير عام 2007، إلا أنه ما تزال هناك مجالات تتطلب المزيد من الاهتمام.

23- **الإدارة المالية.** لتحديد مخاطر الضوابط الخاصة بهذا المشروع، استكمل تقدير لمخاطر الإدارة المالية للمشروع المقترح وتدابيره القانونية. كما تم إجراء تقييم للإدارة المالية في وزارة الزراعة وفي المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وصندوق التنمية والتشغيل. وخرج هذا التقييم بنتيجة مفادها أن ترتيبات الإدارة المالية في المشروع ونظم الضوابط الداخلية سوف تفي بالحد الأدنى من متطلبات الصندوق لتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن التقدم الذي سيحرزه تنفيذ المشروع، ولضمان فصل المهام من خلال

مستويات متعددة من الضوابط المستقلة. وقد تم تصنيف ما تبقى من مخاطر الإدارة المالية على أنه متوسط بعد تنفيذ الإجراءات الملائمة للتخفيف من هذا الخطر لضمان المساءلة على الأموال.

24- سيتم فتح حساب معين للمشروع في البنك المركزي الأردني بالدينار الأردني أو بالدولار الأمريكي، مع مخصص يعادل أقصاه ثمانية أشهر من نفقات المشروع المتوقعة. وسوف يستلم هذا الحساب الأموال من الصندوق على أن تديره المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووحدة إدارة وتنسيق المشروع. وسوف تفتح المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية حسابا خاصا بالمشروع بالدينار الأردني في مصرف تجاري يقبله الصندوق، لاستلام الأموال من الحساب المعين للمشروع، بما يعادل نفقات ستة أشهر من النفقات المتوقعة للمشروع. وسيفتح صندوق التنمية والتشغيل حسابا منفصلا للمشروع بالدينار الأردني، في مصرف يقبله الصندوق، لاستلام الأموال من الحساب المعين للمشروع استنادا إلى إسقاطات النفقات واتفاقية ثانوية تعقد من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. وستسدد جميع الدفعات للنفقات المؤهلة التي سيتكبدها صندوق التنمية والتشغيل بموجب الميزانية المُصادق عليها من هذا الحساب المصرفي.

25- وبهدف ضمان وجود الأموال لاستهلال المشروع، ولكي تتاح للصندوق الفرصة للتطرق لمخاطر الإدارة المالية، سيتم قصر الصرف الأول على مبلغ 000 100 دولار أمريكي لتغطية تكاليف الاستهلال. وأما الصرف الثاني لاستكمال المخصص المؤهل فسيكون مشروطا باستكمال شروط السحب المحددة في اتفاقية التمويل.

26- ستبقي الوكالة المنفذة (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية) على حسابات مالية لجميع النفقات المؤهلة التي تتكبدها وحدة إدارة البرنامج وغيرها من شركاء التنفيذ (باستثناء صندوق التنمية والتشغيل) (باتباع المعايير المحاسبية على أساس الاستحقاق) باستخدام برمجيات المحاسبة. وستعد المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية التقارير المالية الموحدة على أساس فصلي (دون مراجعة)، وقوائم مالية سنوية (مع المراجعة).

27- سيجري تنفيذ المشروع بما يتماشى مع سياسة الصندوق الخاصة بمنع التدليس والفساد في أنشطة الصندوق وعملياته لعام 2005، ومع قانون الحد من الفساد والمخالفات الاقتصادية، القانون رقم 5 لعام 1999، والذي أنشأ مديرية لمحاربة الفساد والمخالفات الاقتصادية.

28- **التوريد والتسيير**. تحظى نُظم التوريد الوطنية في الأردن بتصنيف عالٍ على وجه العموم مقارنة بغيرها من البلدان في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم إجراء تقديرين للإنفاق العام والمساءلة المالية عام 2007 و2011 بدعم من الاتحاد الأوروبي، وخرج التقييمان بنتيجة مفادها أن الوضع إيجابي بالإجمال مع نزعة نحو إدخال المزيد من التحسينات. ومع ذلك عانت حافظة الصندوق في الأردن من قدرات التوريد الضعيفة في وزارة الزراعة، وفي بعض الحالات من الفشل في الامتثال بصورة كاملة للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في مشروعات الصندوق. وستتم جميع عمليات التوريد التي تقوم بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وغيرها من شركاء التنفيذ على أساس المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق وفي الحكومة الأردنية، كما تقتضي الحالة.

29- **موفرو الخدمات.** سوف تدير المشروع وحدة لإدارة وتنسيق المشروع وسينفذه موفرو خدمات يتم التعاقد معهم من خلال عقود تستند إلى الأداء. ويتضمن موفرو الخدمات ما يلي: (1) مؤسسات عامة يتم اختيارها مسبقا (مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وصندوق التنمية والتشغيل، والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه) والتي قد تكون لها وضعية أطراف في المشروع، وقد يُطلب منها ضمان أن تكون إجراءات التوريد التي تتخذها، ويمولها الصندوق أو الحكومة، ممتثلة للإجراءات التي يطبقها الصندوق والحكومة؛ (2) كيانات المجتمع المدني أو القطاع الخاص غير المختارة مسبقا (مثل المنظمات غير الحكومية، وشركات الاستشارات ومؤسسات التمويل الصغير).

هاء–الإشراف

30- سيشرف الصندوق على المشروع بصورة مباشرة. وسيجري إيفاد بعثات إشراف سنويا، مع وفدها ببعثات للمتابعة، كما هو ملائم.

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف– تكاليف المشروع

31- سيمول المشروع على مدى ست سنوات. وتصل تكاليفه الإجمالية، بما في ذلك الطوارئ المالية والسعرية والرسوم والضرائب إلى 15.18 مليون دولار أمريكي (10.75 مليون دينار أردني). ومن بين إجمالي قيمة التمويل، يمثل 1 مليون دولار أمريكي (6 بالمائة) مكون القطع الأجنبي، في حين يمثل مبلغ 1.432 مليون دولار أمريكي (5.9 بالمائة) الضرائب والرسوم.

باء–تمويل المشروع

32- يضم التمويل الإجمالي للمشروع: الصندوق، بحوالي 74.7 بالمائة (11.34 مليون دولار أمريكي، يتألف من قرض بوحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة 10.84 مليون دولار أمريكي، ومنحة بوحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي)؛ والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي 9.8 بالمائة (1.48 مليون دولار أمريكي)؛ والحكومة 9.4 بالمائة (1.432 مليون دولار أمريكي)؛ والمستفيدون 4 بالمائة (0.60 مليون دولار أمريكي)؛ وصندوق التنمية والتشغيل والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية 2.1 بالمائة (0.328 مليون دولار أمريكي). وبما يتماشى مع الممارسة المعتادة بالنسبة للمشروعات الممولة من مصادر خارجية في الأردن، فسوف تمول الحكومة الرسوم والضرائب القابلة للتحديد، حيث لن يتم تمويل أية ضرائب أو رسوم من حصيلة قرض الصندوق. أما مساهمات صندوق التنمية والتشغيل، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي فستكون مساهمات عينية.

33- بلغ مخصص الأردن في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدورة 2013–2015 بحدود 6.34 مليون دولار أمريكي كما وافق عليه المجلس التنفيذي في عام 2013. وبما يتماشى مع سياسة الصندوق

بشأن تجنب الكوارث والتعافي منها، وبهدف توفير الدعم النقدي الضروري للحكومة لصالح القطاع الزراعي وللمشروع، في وقت يشتد فيه الطلب الحاد على الميزانية العامة، وزيادة متطلبات الأمن الغذائي الوطني، تقرر توفير مبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار أمريكي خلال هذه الدورة.

الجدول 1

تكاليف المشروع حسب المكون والممول

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي		المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
تنمية سلاسل القيمة والمشروعات	1 055.7	14	5 085.2	66	–	–	–	–	1 480.7	19	71.2	1	7 692.8	51
التمويل الريفي	150.9	3	3 816.0	73	500	10	600	12	–	–	144.1	3	5 211.0	34
إدارة المشروع	225.6	10	1 941.0	85	–	–	–	–	–	–	113.4	5	2 280.0	15
مجموع تكاليف المشروع	**1 432.2**	**9**	**10 842.2**	**71**	**500**	**3**	**600**	**4**	**1 480.7**	**10**	**328.7**	**2**	**15 183.8**	**100**

الجدول 2

تكاليف المشروع حسب فئة الإنفاق والممول

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي		المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المعدات والمواد	226	22	805.5	78	–	–	–	–	–	–	–	–	1 031.5	7
			2 163.8										4 427.2	
الاستشارات	711.5	16	3 221.6	49	–	–	–	–	1 480.7	33	71.2	2	3 821.6	29
الائتمان و صناديق الضمان	–	–	2 271.4	84	–	–	600.0	16	–	–	–	–	3 204.0	25
التدريب	432.6	14	1 380.0	71	500.0	16	–	–	–	–	–	–	1 380.0	21
المنح	–	–	1 000.0	100	–	–	–	–	–	–	–	–	1 319.5	9
المرتبات والعلاوات والتكاليف التشغيلية	62.0	5	805.5	76	–	–	–	–	–	–	257.5	20	1 031.5	9
مجموع تكاليف المشروع	**1 432.2**	**9**	**10 842.2**	**71**	**500.0**	**3**	**600.0**	**4**	**1 480.7**	**10**	**328.7**	**2**	**15 183.8**	**100**

جيم–تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

34- سينجم عن هذا المشروع جملة واسعة من الفوائد المالية وغير المالية للمجموعة المستهدفة. وعلى العموم، سوف تصل الأنشطة الإفرادية إلى ما يقارب 155 23 مستفيد مباشر، ولكن سيكون هناك تداخل ملحوظ بين المشاركين الذين سيستفيدون من عدة أنشطة في هذا المشروع. ويتوقع لهذا المشروع أن يخلق أو يؤمن 9000 وظيفة، بحيث يصل في نهاية المطاف إلى 500 66 مستفيد، بمن فيهم أفراد الأسر.

35- يقدر إجمالي التكاليف للمستفيد الواحد بحدود 233 دولار أمريكي، أو 1681 دولار أمريكي لكل وظيفة/ أسرة مستفيدة. ويمكن مقارنة هذه الأرقام بصورة إيجابية مع صندوق المعونة الوطنية الذي يقدر التكاليف السنوية اللازمة لإبقاء شخص ما فوق خط الفقر من خلال المساعدة الاجتماعية بما يعادل 1237 دولار أمريكي، ومع غيره من التقديرات الأخيرة لتكاليف خلق الوظائف في الأردن (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والتي تتراوح ما بين حوالي 2500 إلى 5000 دولار أمريكي.

دال–الاستدامة

36- سيزيد نهج بناء قدرات المؤسسات، من خلال الإرشاد والتوجيه طويل الأمد عوضاً عن التدريب لمرة واحدة، من فرص نجاح الاستدامة على المدى الطويل. وسيؤدي بناء قدرات المزارعين على نطاق صغير، من خلال مدارس المزارعين الحقلية للعمل معاً وتقاسم المعارف المعلومات، إلى بناء الثقة بمرور الوقت بحيث تشكل أساسا مستداما للمزارعين لبناء مجموعات أو رابطات أكثر رسمية، وللتعاون في الأنشطة ذات الصلة بإنتاج وتسويق المنتجات. وسيضطلع كل شريك من شركاء التنفيذ في هذا المشروع (مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وصندوق التنمية والتشغيل، والمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الخ) بالأنشطة التي هي على علاقة وثيقة بمهامها الجوهرية، مما سيؤدي إلى بناء قدراتها وتعزيزها كمؤسسات.

37- ستعمل المنظمة غير الحكومية كمستقطب للتأييد لأعضاء المجموعة المستهدفة، والانخراط في عقود مع جهات فاعلة أخرى في سلاسل القيمة.

38- يتوقع للمشروع أن يؤدي إلى عائد إيجابي، على مستوى كل من المشروعات الإفرادية والمشروع ككل. وستدعم الشراكات التي يتم إرساؤها مع القطاع الخاص، والنهج الذي يقوده السوق لاختيار المحاصيل ذات الأولوية إلى استدامة المشروع المالية والاقتصادية.

39- لا تعتبر الاستدامة التقنية مجالا من مجالات الخطر في هذا المشروع. فشح المياه هو جوهر الأساس المنطقي للمشروع، ومن اختيار القطاع المستهدف إلى المنطقة المستهدفة للمحاصيل ذات الأولوية. ولضمان تحسين إسهام المشروع في تحسين إدارة وكفاءة استخدام المياه من خلال سلاسل القيمة، تم إدراج الأنشطة والإجراءات التالية: (1) تحديث دراسات عن استخدام المياه للمحاصيل، والتحليل الاقتصادي والمالي لاستخدام المياه في المحاصيل المستهدفة للمساعدة على وضع أولويات المحاصيل؛ (2) رفع سوية تدريب عاملي الإرشاد في المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي المشاركين في مدارس المزارعين الميدانية على إدارة المياه وكفاءة استخدام المياه؛ (3) التركيز في مدارس المزارعين الميدانية على كفاءة

استخدام المياه وإدارتها؛ (4) إدراج ممارسات إدارة المياه الجيدة في معايير الوصول إلى أموال المشروع الاستثمارية (أي من خلال وجوب قيام المتقدم بطلب للحصول على التمويل بإعداد خطة لإدارة المياه).

هاء–تحديد المخاطر وتخفيف أثرها.

40- قُدرت مخاطر المشروع وإجراءات التخفيف منها خلال التصميم، أما ما تبقى من المخاطر فهي متوسطة أو معتدلة. وترد المخاطر الرئيسية المحددة وإجراءات التخفيف منها أدناه، وحيثما كان ذلك هاما تم إدراجها في تحليل الحساسية الذي أُجري على تقديرات معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع.

خامسا– الاعتبارات المؤسسية

ألف–الامتثال لسياسات الصندوق

41- تتمثل غاية المشروع في الحد من الفقر الريفي والهشاشة وانعدام المساواة. ويتمثل هدفه الإنمائي في خلق فرص العمل المنتجة وتوليد الدخل للريفيين الفقراء والضعفاء، وبخاصة النساء والشباب منهم. والمقصود بهذا المشروع العمل مع النساء الريفيات والرجال الريفيين ومنظماتهم لتعزيز قدراتهم وتمكينهم من الانخراط والمساهمة في سلاسل القيمة الأكثر تنافسية للمحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه، وتعزيز صمودهم في وجه الهزات المناخية والاقتصادية. وأما المخرجات المتوقعة فهي التالية: (1) نمو مستدام وتحسن تقني في سلاسل قيمة المحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه، وتوليد مشاريع اقتصادية ريفية صغيرة ومتوسطة؛ (2) وصول المجموعة المستهدفة إلى الخدمات المالية الريفية المستدامة في الوقت المناسب، وتعزيز المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. وسيسهم تحقيق هذين المخرجين في تلبية أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015.

باء– المواءمة والتنسيق

42- تتواءم غاية المشروع وأهدافه مع تلك الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للفترة 2013–2020: احتواء الفقر والحد منه، ومن الهشاشة، وانعدام المساواة في المناطق الريفية من خلال خلق عمالة منتجة، وفرص لتوليد الدخل لصالح السكان الريفيين الفقراء والضعفاء، وبخاصة النساء والشباب.

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

43- **ابتكارات المشروع.** سيروج هذا المشروع لأربعة أنماط من الابتكارات (1) ابتكار المؤسسات الريفية في السياق الأردني، كما هو واضح من مثال تشكيل رابطات قوية للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبناء القدرات للإبقاء على الوصول إلى الأسواق، وزيادة القدرة على التفاوض، والحد من المخاطر التي يتحملها المشترون والبائعون؛ (2) الابتكار التسويقي، سوف يكون المشروع ابتكاريا في إدماج منتجات المحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه في سلاسل قيمة القطاع السياحي من خلال إدراج "سياحة الأعشاب" كجزء من استراتيجية تسويق الحزم السياحية المتنوعة؛ كما أنه سيروج للمحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه في أشكالها التجارية المختلفة وحول المواقع التاريخية والسياحية في منطقة المشروع؛ (3)

الابتكار في إيصال خدمات الإرشاد لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين الذين يزرعون هذه المحاصيل، وسوف يدعم المشروع خدمات الإرشاد العامة من خلال إرساء شراكة مع المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، وتعزيز التكامل مع موفري خدمات الإرشاد من القطاع الخاص (المصدرين، وموفري إمدادات المدخلات والبذور). وسوف يسعى إلى الوصول إلى النخبة والتميز في نمطي الإرشاد كليهما لتعظيم إيجاد خدمة ذات جودة عالية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (4) الابتكار في إيصال الخدمات المالية للسكان الريفيين الفقراء – آليات الإيصال والمنتجات الابتكارية في السياق الأردني، مثل التمويل بالسندات، والتمويل التأجيري وأشكال المنتجات الإسلامية البديلة؛ (5) الابتكار في العملية ذاتها، سيدعم الصندوق استخدام الأموال العامة المحدودة لاجتذاب واستقطاب قدر أكبر من الأموال من القطاع الخاص لتطوير قطاع المحاصيل عالية القيمة مقابل وحدة المياه من خلال العمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة، بما في ذلك المجهزين والتجار والمصدرين؛ وسيحاول أن يشرك أصحاب المصلحة من المؤسسات المالية والقطاعين العام والخاص لرفع سوية سلاسل القيمة استنادا إلى نماذج أعمال تجريبية متعددة، التي ستؤدي إلى تطور عمليات ابتكارية للتكرار وتوسيع النطاق ضمن المشروع وبما يتعداه.

دال– الانخراط في السياسات

44- تم تبني عدد من السياسات والاستراتيجيات الرئيسية لتيسير وتوجيه الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ومنها على وجه الخصوص جدول الأعمال الوطني للفترة 2006–2015 الذي يحدد جدول أعمال شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية؛ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر للفترة 2013–2020 التي توفر خارطة طريق مفصلة لتنفيذ مكونات الحد من الفقر في جدول الأعمال الوطني؛ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعة للفترة 2002–2010 التي تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية وزراعية مستدامة؛ والاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2011–2020 التي تضع حجر الأساس لتعزيز إمكانيات التشغيل مع تركيز أساسي على المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة؛ وإطار السياسة الوطنية الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (2012) الذي يؤكد على زيادة وصول السكان الريفيين الفقراء إلى جملة من الخدمات المالية الشمولية؛ والاستراتيجية الوطنية للمرأة 2012–2020 التي تهدف إلى ضمان فرص اقتصادية متساوية للنساء وزيادة إسهامهن؛ وسياسة تغير المناخ للفترة 2011–2020 التي تهدف إلى تحقيق الوصول إلى أردن استباقي صامد في وجه مخاطر المناخ؛ أما العمود الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للسياحة 2011–2015 فهي تنويع المنتجات السياحية، وضمان نشر فوائدها الاقتصادية على جميع الأردنيين. وتتواءم خصائص تصميم المشروع بصورة كاملة مع هذه السياسات والاستراتيجيات.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

45- ستشكل اتفاقية التمويل بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

46- والمملكة الأردنية الهاشمية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا– التوصية

48- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى المملكة الأردنية الهاشمية قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته سبعة ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 330 7 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى المملكة الأردنية الهاشمية منحة تعادل قيمتها ثلاثمائة وأربعون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 340 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Economic Growth and Employment Project"

(Negotiations concluded on 18 November 2014)

Loan Number: _____
Grant Number: _____

Project Title: Rural Economic Growth and Employment Project ("the Project")

The Government of the Hashemite Kingdom of Jordan (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is seven million three hundred and thirty thousand special drawing rights (SDR 7 330 000).

B. The amount of the Grant is three hundred and forty thousand special drawing rights (SDR 340 000).

2. The Loan shall be subject to interest on the principal amount of the Loan outstanding at a rate equal to the IFAD Reference Interest Rate, payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of eighteen (18) years, including a grace period of three (3) years starting from the date that the Fund has determined that all General Conditions precedent to withdrawal have been fulfilled.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the USD.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.

5. Payments of principal and interest shall be payable on each 31 March and 30 September.

6. There shall be two Project Accounts denominated in Jordanian Dinar, in a commercial bank acceptable to the Fund and in favour of respectively JEDCO and DEF.

7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Project in the amount of approximately USD 1.4 million in the form of exemption from taxes or payment of taxes by beneficiaries.

Section C

1. The Borrower/Recipient shall authorize the Jordan Enterprise Development Corporation (JEDCO) to act as the Lead Project Agency.

2. The following are designated as additional Project Parties: the Development and Employment Fund (DEF); the Jordan Exporters and Producers Association for Fruit and Vegetables (JEPA); the Jordan Standards and Metrology Organization (JSMO); and the National Centre for Agricultural Research and Extension (NCARE), as well as the national NGO chosen to implement Component 1.

3. The Project Completion Date shall be the sixth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

1. The following is designated as an additional general condition precedent to withdrawal: Implementation agreements acceptable to the Fund between the Lead Project Agency and each of DEF, JEPA, and NCARE shall have been agreed upon by the respective parties.

2. The following is designated as an additional specific condition precedent to withdrawal from the Credit and Guarantee Fund cost category as provided in Schedule 2 hereto: the Subsidiary Financing Agreement referred to in paragraph II A 4 of Schedule 1 shall have entered into force.

3. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

The Minister
Ministry of Planning and International Cooperation
P.O. Box 555
Amman 11118

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated_____, has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower/Recipient.

GOVERNMENT OF THE HASHEMITE OF THE KINGDOM OF JORDAN

_____
(Authorized Representative)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
(Authorized Representative)

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Target Population.* The Project's direct target group consists of rural households below the poverty line, and vulnerable rural households above the poverty who are at high risk of falling into poverty. Particular priority will be placed on youth and women members of the target households.

2. *Project Area*. The Project will initially focus on rural areas of the Governorates of Ajloun, Jerash, Balqa, Madaba and Mafraq. These governorates have been selected based on criteria including suitability for production of priority crops, concentration of smallholder producers, proximity to urban markets, presence of private sector partners, and large numbers and high density of poor and vulnerable rural households. Expansion to a national scale will be considered after the Mid Term Review.

3. *Goal and Objective.* The Project's goal and objectives are aligned with those of the National Poverty Reduction Strategy 2013-2020, namely, containment and reduction of poverty, vulnerability and inequality in rural areas through creation of productive employment and income generating opportunities for the rural poor and vulnerable, especially youth and women.

4. *Outcomes*. The main outcomes will be technical capacity and competitiveness of smallholder farmers and rural micro, small and medium-sized enterprises (MSMEs) enhanced, and access to sustainable and timely rural financial services enhanced. The Project will also provide replicable and scalable models for integrating smallholders in the target value chains.

5. *Components*. The Project consists of two closely linked technical components: (i) Value Chain and Enterprise Development; and (ii) Rural Finance.

- Component 1 – Value Chain and Enterprise Development: This component will be managed by the Jordan Enterprise Development Corporation (JEDCO) in close partnership with DEF, JEPA, JSMO, NCARE, a national NGO and other service providers. It consists of three subcomponents:
  - (i) Mobilisation, Capacity Building and Enterprise Development - to mobilise the target group, build their technical and business capacity, and encourage the formation of associations and groups to facilitate their participation in value chains;
  - (ii) Value Chain Upgrading - to address key constraints in the fruits and vegetables value chain to enhance market access and marketing, improve quality standards, and strengthen value chain linkages; and
  - (iii) Knowledge Management, Learning and Policy Support - to extract lessons learned and best practices from the above activities for wide dissemination and input into national policy and strategy development.
- Component 2 – Rural Finance: This component will be implemented entirely by DEF in partnership with a small number of competitively selected microfinance institutions. It will (i) demonstrate the viability of the rural microfinance business and establish appropriate and scalable products and

delivery mechanisms which enable lower cost access to finance, especially for agricultural production and post-harvest activities to unlock the potential of rural sector lending; (ii)strengthen the role of DEF as an apex institution and wholesaler of credit for the microfinance sector; and (iii) increase access to a range of appropriate financial products for the members of the target group, producers associations and rural MSMEs. It consists of two subcomponents:

(i) Rural Finance Programme; Establishment of a Rural Finance Programme (RFP) managed by the Development and Employment Fund (DEF) and funded with an initial contribution of US$3.4 million from the Project. The funds will be used for: (i) on-lending to microfinance institutions providing small loans (<JD2,000) to members of the target group; and (ii) for direct lending to rural MSMEs by DEF for larger loans (JD2,000 – JD 50,000). The RFP may expand through contributions from other sources such as government, IFIs and development agencies or the private sector, in order to meet demand for credit in rural areas. To establish and manage the Rural Finance Programme the Project will provide capacity building support to DEF to upgrade IT systems, and to build technical capability in appraisal, financing and supervision of rural SMEs.

(ii) Knowledge Management, Learning and Policy Support to extract lessons learned and best practices from the above activities for wide dissemination and input into national policy and strategy development.

II. Implementation Arrangements

A. Project Management and Coordination Unit (PMCU)

1. JEDCO shall be the Lead Implementing Agency. A Project Management and Coordination Unit (PMCU) will be established at JEDCO Headquarters in Amman, under the overall supervision of the JEDCO CEO. The PMCU will be staffed with a Project Manager, an Agricultural Value Chain Coordinator, a Finance Officer, and a Field Officer financed by the Project; and other staff seconded from JEDCO and other institutions. JEDCO shall select and appoint the Project Manager and all technical staff through a competitive process, subject to IFAD's no objection. The Project Manager shall report to the CEO, JEDCO. The Project Manager may be changed only with IFAD no objection.

2. The PMCU will be responsible for overall management, coordination and monitoring of Project implementation including: (i) developing the Project Implementation Manual; (ii) compiling Annual Work Plans and Budgets (AWPBs) for submission to the PSC and to IFAD; (iii) financial management (managing the Designated Account and the Project Account, disbursement, preparation of withdrawal applications); (iv) procurement, contracting and contract management; (v) ensuring the Project benefits reach the target group; (vi) monitoring and evaluation, progress reporting on Project implementation, and knowledge management; (vii) preparing consolidated financial statements (including financial information from the implementing partners) on the full activities of the project (viii) organising the annual Project audit; (ix) coordination and liaison with the Government and other implementing partners and IFAD. Provisions will be made for

studies, surveys and technical support for design and installation of the Project M&E system to monitor Project implementation and assess impact.

3. The majority of implementation will be outsourced to implementing partners and qualified service providers. Pre-selected implementing partners for outsourced activities are DEF, for financial services; JSMO, for health and quality standards and certification; NCARE, for technical training and capacity building; and JEPA, for linkages with the private sector. A national NGO will be selected on a competitive basis during implementation, according to clearly defined criteria to be approved by IFAD for mobilisation, sensitization and training groups and associations and overall support to targeting and supporting target group engagement in target value chains.

4. The PMCU will ensure the timely establishment of agreements between JEDCO and Implementing Partners including: (i) clear Project Implementation Agreements with each of the main Project Parties (DEF, NCARE, JSMO, JEPA, NGO) detailing their duties and responsibilities with respect to the Project; and (ii) a Subsidiary Financing Agreement between the Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) and DEF for the financing of the Rural Finance Programme.

5. Each year an annual work plan and budget (AWPB) will be prepared by the PMCU through a participatory approach with stakeholders, incorporating information from the M&E system, recommendations by IFAD supervision and implementation support missions and guidance other PMCU staff. The draft AWPB will be submitted by the Project Manager to the PSC for its approval. The PSC-approved AWPB shall be submitted for IFAD no objection.

B. Project Steering Committee

6. The Project Steering Committee (PSC) will meet quarterly and be chaired by the Minister of MOPIC or his high level representative. It will comprise representatives of JEDCO, DEF, JEPA, the Ministry of Agriculture, NCARE, and such other members as the Minister may decide. The Project Manager will be the PSC secretary.

C. Project Technical Coordination Committee

7. The Project shall also have a Technical Coordination Committee, chaired by the Project Manager and composed of the PMCU staff and focal persons in DEF, NCARE, JEPA, JSMO, the contracted NGO, and MFIs partnering with DEF. It will meet monthly, alternating between Amman and different locations in the Project Area so that meetings can be combined with field visits and meetings with beneficiaries. The composition of the Technical Coordination Committee may be adjusted during implementation based on operational requirements, subject to IFAD No-Objection.

D. Project Implementation Approach

8. The Project implementation will be based on the following:

- Market-oriented: The Project will adopt a market-oriented approach to production, marketing and exporting. Selection of priority crops will be driven by market analysis combined with considerations such as water use efficiency and suitability for smallholder farmers. JEPA will be involved at all stages to ensure that market considerations drive Project implementation.

- Strong partnerships: This approach will require developing strong partnerships with the private sector, particularly processors, wholesalers, and exporters of high value crops who are willing to work with smallholder producers' associations; and with financial institutions willing to provide or develop appropriate financial products for smallholders and rural MSMEs, particularly microfinance institutions prepared to engage in group-based or contract-based lending rather than asset-based or salary-based collateral.
- Demand-driven. Development of producers' associations will build on existing community level institutions to the extent possible. Their institutional development will only be sustainable if members themselves lead the organisations and are strongly motivated to ensure their success.
- Value-chain approach. The Project will work with all value chain actors to build synergies and ensure win-win outcomes from value chain upgrading. This will create the necessary incentives for sustainability and long term partnerships between value chain actors. The Project would ensure strong linkage between rural finance and the marketing activities on the value chain as it is has been identified a key weak link.
- Women and youth focused. Women's role and opportunities for employment and self-employment for women and youth will be the priority. The majority of the poor, unemployed and underemployed in Jordan are women and youth.
- Sustainability and scaling-up. To the extent possible the implementation mechanisms adopted for the delivery of support to the value chain and the rural financial services at all levels will be formulated with potential replication and scaling up in mind. Generic principles underlying these approaches will be extracted and shared widely, so that they are easily replicable and scalable to other sectors and in other geographical areas leading to greater impact of the Project over a longer period of time.

E. Project Implementation Manual

9. The PMCU shall prepare a draft Project Implementation Manual (PIM) and shall forward the draft PIM to the Fund for its non-objection. If the Fund does not comment on the draft PIM within thirty (30) days after receipt, it shall be deemed to have no objections. The Lead Project Agency shall adopt the PIM, substantially in the form approved by the Fund, and the Lead Project Agency shall promptly provide copies thereof to the Fund.

F. Mid-term Review

10. A Mid Term Review shall be conducted to assess Project implementation progress and to determine appropriate revisions to the Project design, implementation arrangements and resource allocations in order to ensure successful Project completion.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan and Grant Proceeds.* The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the Grant and the allocation of the amounts of the Loan and the Grant to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category		IFAD Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	IFAD Grant Amount Allocated (expressed in SDR)	Percentage of Eligible Expenditures to be Financed
I.	Equipment and Materials	490 000		100% net of taxes
II.	Consultancies	1 330 000		100% net of taxes and other cofinanciers
III.	Credit and Guarantee Funds	2 210 000		100% net of taxes and other beneficiaries contribution
IV.	Training & Workshops	1 080 000	340 000	100% net of taxes
V.	Grants	830 000		100% net of taxes
VI.	Salaries and Allowances and Operating Costs	680 000		100% net of taxes
Unallocated		710 000		
TOTAL		7 330 000	340 000	

2. *Start-up Costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount equivalent to USD 100 000.

3. *Definitions.*

(a) Equipment for farmer field schools and saving and credit groups, equipment for PMCU, and equipment for microfinance partners shall be charged to the category "Equipment and Materials".

(b) Funds allocated for lending to MSMEs and members of the target group shall be charged to the category "Credit and Guarantees."

(c) Technical assistance to the Project to be undertaken by consultants and other service providers shall be charged to the category "Consultancies."

(d) Salaries of full-time PMCU staff shall be charged to the category "Salaries and allowances and operating costs."

(e) Costs of transportation shall be charged to the category "Equipment and Materials".

Logical framework

Narrative Summary	Key Performance Indicators (at completion unless stated otherwise)	Means of Verification	Assumptions (A) / Risks (R)
***Goal*:**			
Rural poverty, vulnerability and inequality contained and reduced. (from PRS 2013-2020)	▪ HHs with improvement in asset ownership index (RIMS) ▪ HHs with increased income and food security (RIMS 2nd level) ▪ Reduction in % of rural poverty and vulnerability in target area	▪ RIMS Baseline & Impact Surveys ▪ Dept. of Statistics HIES Surveys ▪ Project monitoring reports and studies ▪ Business plans and progress reports from MSMEs	▪ Security setback due to unpredictable situation in neighbouring countries (R) ▪ Stable macroeconomic context (A)
Project Development Objective:			
Employment and income generating opportunities created for rural poor and vulnerable, especially youth and women (from PRS 2013-2020).	▪ 9,000 FTE employment/self-employment opportunities created/secured (RIMS 2nd level). – 50% for <30 years and women combined – 33% from households in receipt of social assistance		
Component 1: Value Chain and Enterprise Development			
Outcome 1: *Technical capacity and competitiveness of smallholder farmers and rural MSMEs enhanced*	▪ Average 20% increase in crop value/unit of water ▪ Smallholders increase farmgate value of sales by 20% ▪ Supported MSMEs/groups increase value of sales by 30%	▪ RIMS Baseline & Impact Surveys ▪ Dept. of Statistics HIES Surveys ▪ Project monitoring reports and studies ▪ Trade statistics ▪ Business plans and progress reports from MSMEs and PAs	▪ Agents & collectors opposed to direct linkages between producers and processors (R)
Outputs: 1.1 Capacity of smallholders and rural MSMEs enhanced	▪ 350 SCGs/associations formed/strengthened (50% women) ▪ 5000 smallholders participate in Farmer Field Schools ▪ 600 groups/MSMEs benefit from business mentoring		
1.2 Fruits and vegetables value chain upgraded	▪ 2000 smallholders engaged in contract farming ▪ US$1 million disbursed for value chain upgrading investments ▪ US$360,000 disbursed for business model innovation ▪ 150 Global GAP certificates issued (50% to groups of farmers)		
1.3 Policy support provided	▪ Value chain working group established and operating ▪ 4 policy briefs prepared and disseminated		
Component 2. Rural Finance			
Outcome 2: *Access to sustainable and timely rural financial services enhanced (PRS 2013-2020)*	▪ Improved access of poor to financial services (RIMS 2nd level) - Increase in rural portfolio of partnering MFIs - Microlending products with interest <20% available ▪ Effectiveness in promotion of pro-poor policies (RIMS 2nd level)	▪ Project monitoring reports and studies ▪ Microfinance banks/institutions and commercial banks audited financial statements ▪ Central Bank's quarterly & annual reports	▪ Commercial banks not interested in financing rural activities (R) ▪ PFIs not considering contract farming or tripartite agreements as sufficient collateral (R)
Outputs: 2.1 Rural Finance Fund established, operational, and sustainable	▪ US$2.0 million lent to 4,000 microenterprises and revolving ▪ US$1.0 million lent to 100 SMEs and revolving ▪ PAR <5%		
2.2 Policy support provided	▪ Rural finance working group established and operating ▪ 4 policy briefs prepared and disseminated		